اقتراح قانون معجل مكرّر

تمديد المحددة في بعض القوانين

المادة الأولى : تمددّ المهل المحددة في القوانين التالية لغاية 2020/12/31 سواءً المهل التي انتهت أو تلك التي ستنتهي بعد صدور هذا القانون:

أ- المهل المنصوص عنها في القانون رقم 6 تاريخ 2020/3/5 (قانون موازنة 2020) والواردة في المواد التالية منه:

- المادة 21: تسوية أوضاع العمال الأجانب المخالفين لشروط العمل والإقامة في لبنان.
- المادة 22: تمديد المهل المنصوص عليها في المواد الواردة في القانون رقم 144 تاريخ 2019/7/31 (قانون موازنة 2019)
- المادة 23: تخفيض الغرامات وزيادات التأخير والفوائد المترتبة عن متأخرات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- المادة 25: تعديل المادة 27 من القانون 144 تاريخ 2019/7/31 المتعلقة باللوحات ذات الارقام المميزة .
- المادة 26: تعديل المادة 70 من القانون 144 تاريخ 2019/7/31 فرض رسم مقطوع على بيع الطاقة من قبل أصحاب المولدات الكهربائية.
- المادة 27: أحكام استثنائية تتعلق بضريبة الدخل على الرواتب والأجور.
- المادة 28: إجراء تسوية على التكاليف المتعلقة بضريبة الدخل والضريبة على القيمة المضافة.
- المادة 34: تعليق الاجراءات القانونية المتعلقة بالمهل الناشئة عن التعثر في سداد القروض المدعومة.

ب- المهلة المنصوص عنها في القانون رقم 160 تاريخ 2020/5/14 (تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية)

ج- المهلة المنصوص عنها في القانون رقم 177 تاريخ 2020/7/21 (تعليق الديون والاستحقاقات المالية لدى المصارف وكونتورات التسليف)

يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية

بيروت في ٢٠٢٠/٧/٢٦

النائب اللواء جميل السيد

دولة الرئيس نبيه برّي رئيس المجلس النيابي المحترم

الأسباب الموجبة للعجلة ولإقتراح قانون

تمديد المهل المحدّدة في بعض القوانين

* لمّا كانت الأوضاع الاقتصادية المتردية منذ العام 2019 وما تلاها من إنتشار لوباء الكورونا عام 2020 ولغاية تاريخه قد تسببت بصعوبات مادية ومعيشية واجتماعية وغيرها طاولت الدولة والمواطن على حد سواء،

* ولمّا كان مجلسنا الكريم قد استدرك تلك الأوضاع بتشريع قوانين تخفّف عن كاهل المواطن مرحلياً من خلال إستحداث وتمديد مهل زمنية تؤجل بعض الاستحقاقات المترتبة عليه سواء لصالح الدولة أو لصالح المصارف وغيرها،

* ولمّا كانت تلك المهل المحددة في القوانين المدرجة في هذا الاقتراح، كانت مهلاً تقديرية مرتبطة باحتمال تحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية والمعيشية والصحية، في حين ان العكس تماماً قد حصل منذ صدور تلك القوانين ولغاية تاريخه بحيث يشهد الوضع في البلاد تدهوراً غير مسبوق واوضاعاً أمنية مقلقة وقطع طرقات وغيرها،

* ولمّا كان من غير المتوقع أن تتحسن هذه الاوضاع منذ اليوم حتى نهاية السنة الجارية، في حين أن بعض تلك المهل قد إنتهى والبعض الآخر في طور الإنتهاء خلال فترة قصيرة قادمة، فيما المجلس في حالة انعقاد استثنائي حالياً،

* فإننا جئنا بهذا الاقتراح القانون المعجّل المكرّر متمنين على دولتكم إدراجه للتصويت عليه في أول جلسة عامة .

وتفضلوا بقبول الاحترام

بيروت في ٢٠٢٠/٧/١٦

النائب اللواء جميل السيد